UNCTAD 16 GENEVA
20–23 OCTOBER 2025

Agenda item: 7

General Debate

Statement by:

Jordan

UN trade & development UNCTAD

بسم الله الرحمن الرحيم

البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية

جنيف

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

سعادة الأمينة العامة للأونكتاد، السيدة ريبيكا غرينسبان،

السيدات والسادة الحضور،

أتشرف بدايةً، بأن أتقدم باسم وفد بلادي، بخالص الشكر والامتنان إلى الاتحاد الكونفدرالي السويسري على استضافة هذا المؤتمر الهام.

كما يسرّني أن أعرب عن خالص التقدير للأمينة العامة للأونكتاد، وموظفي السكرتارية، ورئيس ومكتب مجلس التجارة والتنمية، وكافة الخبراء والمندوبين، في التحضير لهذا المؤتمر.

السيدات والسادة،،

ينعقد مؤتمرنا تحت شعار "تشكيل المستقبل: دفع التحول الاقتصادي نحو تنمية عادلة وشاملة ومستدامة".

هذا الشعار يعكس أهداف المؤتمر في مواجهة التحديات العالمية مثل:

عدم الاستقرار الجيوسياسي،

تغير المناخ،

وعدم المساواة الاقتصادية،

من خلال تعزيز التحول الهيكلي الذي يركز على الابتكار، والوصول العادل إلى الفرص، وحماية البيئة.

وهذا الواقع يجعل عملنا هنا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى،

في الأردن، نرى في هذه الأهداف انعكاساً لجهودنا الوطنية، حيث نسعى إلى بناء اقتصاد مرن يضمن النمو المستدام والعدالة الاجتماعية، معتمدين على الشراكات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هذا النهج يساعد في تشكيل مستقبل أفضل، خاصة في ظل التحديات الإقليمية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

السيدات والسادة،،

إننا اليوم نقف أمام مفترق طرق،

فالتحديات جسيمة، تتطلب استجابات سياسية واقتصادية شاملة، تراعي الأوضاع المحلية والقدرات الوطنية، بما يساهم في بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التعافي العادل والمستدام.

فإما أن نواجه التحديات العالمية بتآزر حقيقي وشراكة فعالة، واما ان نترك الفجوات التنموية تتسع أكثر فأكثر. ومن هذا المنطلق، علينا التفكير خارج الصندوق، والمضي قدماً بالشراكات الذكية وطرق العمل الجديدة اللازمة لتنشيط العولمة من أجل التنمية.

السيدات والسادة،،

في الأردن، نلتزم بهذه المنهجية من خلال تبنينا لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033، التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام بنسبة 5.6% سنوياً،

وخلق أكثر من مليون فرصة عمل،

وزيادة الدخل الفردي بنسبة 3% سنوياً.

وفقاً لأحدث البيانات لعام 2025، حقق اقتصادنا نمواً بنسبة 2.7% في الربع الأول، ارتفع إلى 2.8% في الربع الثاني، مع توقعات باستمرار هذا النمو رغم التحديات الإقليمية، وفق تقارير البنك الدولي والصندوق الدولي للنقد.

كما حافظ التضخم على مستوى منخفض قريب من 2% خلال النصف الأول من العام، مما يعزز الاستقرار المالي.

هذه الرؤية مبنية على عمودين رئيسيين: النمو الاقتصادي الذي يعتمد على التصدير والابتكار،

وجودة الحياة التي تضمن رضا المواطنين بنسبة 80%.

نحن نركز على ثمانية محركات نمو، مثل:

الصناعات ذات القيمة العالية،

والخدمات المستقبلية،

والموارد المستدامة،

لتحويل اقتصادنا إلى مركز إقليمي للابتكار والاستثمار،

مع جذب استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 1.6 مليار دولار في 2024، وتوقعات بزيادة في 2025.

في سياق العدالة والشمولية، نعمل على دمج الشباب والنساء في السوق العمالية،

حيث نهدف إلى مضاعفة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتقليل البطالة بين الشباب من خلال برامج التدريب المهني والتعليم الرقمي.

كما نعزز الوصول إلى التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الريفية،

لضمان توزيع عادل للفرص الاقتصادية، مع انخفاض معدلات البطالة العامة مؤخراً كدليل على تحسن الاقتصاد وفقاً لمنتدى الاقتصاد الأردني.

هذه الإصلاحات تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس،

وتدعم انتقالنا إلى اقتصاد أخضر يخلق وظائف خضراء ويقلل من الانبعاثات،

مع التركيز على زيادة الصادرات في القطاعات المستدامة.

أما بخصوص الرقمنة وسد الفجوة الرقمية:

استثمر الأردن بكثافة في توسيع نطاق الوصول إلى الفضاء الرقمي، ومحو الأمية الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية،

ويدعو الأردن إلى تعزيز التعاون الدولي لسد الفجوة الرقمية.

ونحث الأونكتاد والدول الأعضاء على دعم مبادرات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وأطر السياسات التي تتيح الوصول العادل إلى الأدوات والمنصات الرقمية.

التجارة والاستثمار والتعددية:

الأردن مدافع قوي عن نظام تجاري متعدد الأطراف عادل ومفتوح وقائم على القواعد المنصفة، وبوصفنا نموذجًا اقتصاديًا عزز منعته وقدرته على التكيف، فإننا نعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو والتنمية.

ومع ذلك، غالبا ما تواجه الدول النامية عوائق أمام المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتكافح مع تقلبات السوق. ونحث على تعزيز تدابير تيسير التجارة، لتحسين القدرة التنافسية.

التنمية المستدامة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ:

يدرك الأردن ما تشكله ندرة المياه والتصحر والتدهور البيئي من تحديات لآفاق تنميتنا. واستجابة لذلك، شرع الأردن في استراتيجيات وطنية طموحة للتكيف مع تغير المناخ والنمو الأخضر، بما في ذلك الاستثمار في الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية.

فنحن نستثمر في الطاقة المتجددة لتشكل 26% من إنتاج الكهرباء، وفي كفاءة المياه من خلال مشاريع مثل نقل مياه البحر من العقبة إلى عمان، لمواجهة ندرة الموارد وتعزيز المرونة المناخية.

وندعو المجتمع الدولي إلى تعبئة تمويل مناخي كاف ويمكن التنبؤ به يغطي الأولوية لاحتياجات الدول الضعيفة. وعليه ندعو الدول، تسريع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتمكين الدول النامية على الصمود في وجه تغير المناخ.

السيدات والسادة،،

لا يمكننا الحديث عن تنمية مستدامة دون التطرق إلى الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث إن الاحتلال وما يفرضه من قيود يشكّل عائقًا جوهريًا أمام جهود التنمية في فلسطين وتحقيق السلام.

ولهذا، نجدد الدعوة إلى إنهاء الاحتلال، والعمل الجاد من أجل تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، إيمانًا راسخًا بأن السلام العادل والشامل والدائم هو السبيل الوحيد لكسر دوامات العنف، وأن الاستقرار والازدهار والتنمية المنشودة في المنطقة لن تتحقق دون إقامة دولة فلسطينية على خطوط الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية.

وفي الختام، فإننا نؤكد على التزامنا الكامل بدعم ولاية الأونكتاد كمركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل المرتبطة بها. ونؤكد أنه يجب أن يكون التحول الاقتصادي العالمي مبنياً على التعاون. ولذا نجدد الدعوة إلى تعزيز التجارة العادلة، ونقل التكنولوجيا، ودعم الدول النامية في بناء قدراتها المستدامة، مع التركيز على حل النزاعات الإقليمية لضمان التنمية الشاملة.

الأردن وكما هو دومًا، على استعداد دائم للمشاركة في هذه الجهود،

مستفيداً من موقعه الاستراتيجي ومهارات شعبه القادر والمؤهل.

معاً، يمكننا تشكيل مستقبل أفضل.

وشكرًا لكم